# مؤيدو الأسد ومعارضوه يتجاهلون واقعهم المرير

إبراهيم الجبين
كاتب سوري

بين زمن كتابة هذه السطور ونشرها سيكون الوضع الاقتصادي لسوريا قد تغيّر، وسط انهيار غير مسبوق لليرة السورية، تزامنا مع الذكرى العاشرة لانطلاق الانتفاضة الشعبية في العام 2011 التي تشهد المناطق الخارجة عن سيطرة الأسد احتفالات ومسيرات عارمة بمناسبتها، ترفع شعار "مليونيات من أجل الحرية". وقد يقول قائل كيف يعيش السوريون أيامهم هذه؟ وبينما يلفظ المواطن السوري أنفاسه الأخيرة بسبب الجوع، حسب صحيفة "تشرين" الرسمية، تنظم في دمشق حملة شعبية برعاية رئيس الاتحاد الرياضي فراس معلا، المقرّب من رأس النظام، تحت عنوان "أطول رسالة حب ووفاء في العالم لرجل السلام الأول"، لجمع توقيعات تؤيد رئيس النظام بشار الأسد في الانتخابات الرئاسية القادمة، متجاهلة المطالب الدولية التي اعتبرت أن الانتخابات غير شرعية، وأنها لا تلتزم بقرار مجلس الأمن 2254 وتقفز فوق شرط الوصول إلى تسوية سياسية. ويصف المروّجون لهذه الحملة مسيرتهم بالقول إنها "انطلقت إلى محافظة القنيطرة ومن ثم إلى درعا، فالسويداء ثم ريف دمشق وحمص وحماة وإدلب والرقة وحلب واللاذقية وطرطوس، ومن ثم العودة إلى دمشق في السابع من أبريل تزامنا مع الاحتفال بعيد ميلاد حزب البعث، بعد أن تكون حملت تواقيع مليونين ونصف مليون مواطن سوري في المحافظات، وأنه سيتم العمل على دخول الفعالية موسوعة غينيس".

في أي سوريا يعيش هؤلاء وأولئك؟ ليست هذه هي المرة الأولى التي يتجاهل فيها مؤيدو الأسد ومعارضوه واقعهم المرير، فقد أوصل الأسد عهده إلى مرحلة من الهشاشة لا يحسده عليها أحد. كما أوصل الكثير من معارضيه بفضل سياسات ابتعدت عن الحنكة، أوضاع الثورة الشعبية إلى انسداد في الأفق وضياع للبوصلة. وعلى الضفتين، الحال يشبه الاحتضار الجماعي غير الواعي، فمن المستفيد من سوريا منهارة؟

> الصراع السوري خرج من كونه شأنا محليا وتحوّل إلى ساحة لتصفية الحسابات الإقليمية والدولية، لذلك من المستبعد أن يتمكن السوريون من العثور على مفتاح الصندوق الذي أغلقوه على أنفسهم

سؤال سيبقى يلاحق الجميع، بعد أن يروا بأعينهم نتائج السياسات التي تم اختيارها للمضيّ بسوريا خارج سياقها، وخارج دورها الاستراتيجي، وبعيدا عن كيانها كوعاء وطني حاضن للملايين من المنتمين إلى هذه التابعية. وحين نقول الجميع، فإننا نشير أيضا إلى مجمل الأدوار السلبية التي لعبها الإقليم وبعض دول العالم العربي، أما ما يسمّى بالمجتمع الدولي، فلا ضرورة لبذل الكثير من العناء لاستحضار ما قاله وزير الخارجية السعودي الراحل الأمير سعود الفيصل في مؤتمر أصدقاء الشعب السوري الأول بتونس في فبراير 2012 قبل أن ينسحب من الجلسة "مؤتمركم هذا إن لم يعمل على إزاحة بشار الأسد، فإنكم ستكونون كمن يسمّن الذبيحة قبل نحرها، أنتم تشاركون في قتل الشعب السوري".

كانت تلك مرحلة تسمين بالفعل وإغداق بالمساعدات والإغاثة، تلتها مرحلة تجويع تعرضت لها المناطق السورية المتمرّدة، حتى أكل الناس ورق الشجر في غوطة دمشق وحلب وحمص وغيرها، تحت حصار قوات الأسد وميليشيات إيران وحزب الله اللبناني التي طوّقت كل تلك المناطق. وحصار داخلي فرضته جبهة النصرة الإرهابية ونظرائها، قبل أن يشنّ الروس من السماء حصارا ناريا على الشمال والجنوب، مرادفا لحصار داعش وحزب العمال الكردستاني لعرب المحافظات الثلاث في الشرق دير الزور والرقة والحسكة، لتدور دائرة الجوع وتحيط بسكّان المناطق التي يسيطر عليها الأسد اليوم، لكن هل تغيّر شيء في مواقف السوريين؟ لم يتغيّر أي شيء.

يعتقد البعض أن السبب وراء إصرار معارضي الأسد على إزاحته بعد كل ما تعرّض له المدنيون في سوريا على يديه وبسبب خياراته المدمّرة لمعالجة الأوضاع، هو التزام منهم بموقف مبدئي. وقد يكون هذا صحيحا لدى الكثيرين منهم. لكن القلّة الفاعلة في المشهد لا تنطلق من هذا التوجّه. ومع الوقت أصبح رفض استمرار الأسد منهجا وقالبا ونمطا، وبات الخروج عن ذلك النمط يعني فقدان كل ما ترتّب عليه. والوقوف أمام الكاميرات بلا أي مشروع. لكن هل كان المشروع أساسا إزاحة الأسد وحسب، أم أن هناك برامج مستقبلية كان يجب أن ترسم دون انتظار إسقاط النظام؟ بالمقابل فإن رافضي التمرّد والثورة من السوريين الذين التصقوا بالأسد، لم يكن في تصوّرهم أن مهمتهم ستكون محصورة بالدفاع عن بقاء فرد واحد، بل كانت لديهم مخاوف من التغيير، وغلاف حيويّ آخر اعتادوا عليه بدورهم، وكان صعبا عليهم أن يخلعوه عنهم إلى المجهول.

هذا ما يجري على خشبة المسرح. لكن خلف ذلك، يبحث السوريون، في الكواليس وعلى الجانبين، عن مخرج من هذه الطريق المسدودة. الأسد يرفض قرارات مجلس الأمن وبيان جنيف الذي وقّعه حلفاؤه الروس مع الجانب الأميركي الذي يعاقب الأسد ويطالب بالحوار معه في الوقت ذاته. الروس الذين يبحثون عن مخرج هم أيضا يبتعدون عن داعمي الأسد الإيرانيين، وإيران تعرقل بدورها تطبيق القرارات الأممية التي تتمسك بها المعارضة السورية، كما تمسك الفلسطينيون بالقرار 242 ورفضوا تقسيم فلسطين، فصارت إسرائيل أكبر وأكثر قوة ونفوذا.

تطرح جهات مختلفة مشاريع مثل المجلس العسكري الذي يتوهّم البعض بأنه قادر على حكم سوريا. مجلس مشكل من قيادات عسكرية من الأطراف كافة بما فيها كبار ضباط النظام والعميد المنشق مناف طلاس وغيره. ويعود السوريون مرة جديدة إلى استنساخ التجارب التي شاهدوها في ليبيا ومصر خلال السنوات العشر الماضية، ولكن ليس تونس مع الأسف، فالمجلس العسكري المصري لم تؤسسه قوى خارجية، بل هو من عزل حسني مبارك ومن بعده محمد مرسي، والمجلس العسكري السوداني الذي لم تشكّله قوى غير سودانية هو من عزل عمر البشير، لكن تلك القوى راقبت الحدث المحلّي ولم تقف في وجه التغيير، ومن لا يعلم أن القوى الدولية القادرة على تشكيل مجلس عسكري سوري بديل لنظام الأسد، وبديل لقرار مجلس الأمن، تملك القدرة ذاتها على تأسيس هيئة حكم انتقالي مدنية وفق القرار ذاته؟

الصراع السوري، بفعل عدم إدراك السياسيين السوريين لقوة المبادرة الذاتية، خرج من كونه شأنا محليا منذ سنوات، وتحوّل إلى ساحة لتصفية الحسابات الإقليمية والدولية، وللمقايضة السياسية على ملفات أخرى. ولذلك من المستبعد أن يتمكن السوريون من العثور على مفتاح الصندوق الذي أغلقوه على أنفسهم إن لم يبحثوا عنه أولا.

# تعاسة سوريا وكذبة الحل السياسي

فاروق يوسف
كاتب عراقي

في انتظار أن يُكتب الدستور من قبل سوريين، كما تزعم الأمم المتحدة، ستشهد سوريا المزيد من الانهيارات البشرية والمادية التي تقع في دائرة تتسع كلما مرّ الوقت.

فبعد مسلسل التشرد والاستباحة والانتهاك وصولا إلى القتل الفردي والجماعي في المناطق التي خرجت عن سيطرة النظام، حط الآن شبح المجاعة والفاقة والعوز في المناطق التي يديرها النظام بسبب العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة.

غدت العشرية السوداء وراءنا لنبدأ في العد. فما هو ثمن ذلك الدستور الذي لم يُكتب منه سطر حتى الآن؟ وهل أن السوريين المكلّفين بكتابته مهتمون بالقيام بمهمتهم التي لا يستغرق القيام بها بالنسبة إلى المختصين إلا أياما معدودات؟

ما من أحد في الأمم المتحدة يمكنه الإجابة على أي سؤال يتعلق بتلك الخطوة التي تمهد لإجراء انتخابات نزيهة وشفافة. أي انتخابات حقيقية في سوريا.

النظام من جهته لا يعير أي نوع من الاهتمام للمسألة. وبدلا من الضغط على النظام لإجباره على القبول بالخطوات الأممية نرى أن إدراج الأمم المتحدة فارغة فيما تضغط الولايات المتحدة من خلال عقوبات فرضتها على الشعب بعد أن عاش تلك العشرية السوداء يكابد مرارة العيش في ظل نظام سياسي غير قادر على أن يراه بحجمه الحقيقي.

يُصدم المرء حين يعرف أن المؤسسات السياسية العالمية تتعامل مع المسألة السورية ببطء شديد فيما يعيش السوريون في مختلف البقاع التي يقيمون فيها ساعة قيامتهم التي امتدت على سنوات طويلة من العذاب وهي مؤهلة لأن تمتد سنوات أخرى.

من الصعب رؤية التقنيين السياسيين وهم يتسلّون بمسألة إنسانية ينبعث الألم من كل منعطف من منعطفاتها. وقد طوى الشعب السوري الكثير من صفحات مأساته غير أن ما يستشف من سلوك المجتمع الدولي أن هناك الكثير من الصفحات التي لا يزال على ذلك الشعب القيام بطيها.

هل قرّر المجتمع الدولي أن يجوّع السوريين من أجل أن يضعهم تحت مطرقة مساعداته وسندان النظام؟ تلك واحدة من أكثر الأفكار فسادا وانتهاكا لحرمة الكرامة الإنسانية، فهي تنطوي على رغبة عميقة في الإذلال. وهو ما جرّبه المجتمع الدولي مع العراقيين لسنوات طويلة. وكانت تلك التجربة قد انطوت على الكثير من عناصر العار.

يسخر المرء من نفسه لو قال "إن المأساة السورية لا يمكن إنهاؤها إلا عن طريق الحل السياسي" ذلك ما يقوله المجتمع الدولي. وهو بالضبط ما تقوله الدول المساهمة في تعذيب الشعب السوري وقد ساهمت من قبل في تدمير سوريا بمختلف الوسائل.

ولو شئت الحقيقة، فما من شيء اسمه الحل السياسي.

لو كان هناك حل سياسي لكُتب الدستور منذ سنوات طويلة ولفرضه المجتمع الدولي على نظام الأسد وبالأخص أن روسيا هي التي دعت إلى كتابته.

لو كان هناك حل سياسي لتم إجبار إيران وتركيا على إخراج قواتهما والميليشيات التابعة لهما من سوريا.

لو كان هناك حل سياسي لتم النظر إلى موضوع إعادة إعمار سوريا بطريقة جادة من أجل أن يعود النازحون إلى بيوتهم.

لو كان هناك حل سياسي لما سُمح للولايات المتحدة بفرض عقوبات على سوريا من أجل تجويع شعبها. غير أن ذلك الحل لا وجود له. ولو أن النظام السوري أعلن عن قبوله بذلك الحل لكان قد أحرج العالم كله. غير أن النظام بسبب غبائه السياسي لم يعلن عن ذلك.

الحل السياسي في سوريا هو فضيحة المجتمع الدولي.

لقد تُركت سوريا تُدمّر عبر السنوات العشر الماضية. تُركت تركيا تستقبل الجماعات الإرهابية وتنظمها وتدرّبها وتنقلها إلى الأراضي السورية ومن ثم تمرّر لها المال والسلاح والغذاء. تُركت إيران وهي تنقل ميليشياتها القادمة من كل مكان إلى الأراضي السورية وتزودها عن طريق مطار دمشق بالمال والسلاح. فُتحت حدود سوريا لتنظيم داعش الذي سيترك بصمته على تاريخ مدن سورية إلى أبد الآبدين.

كان الحل السياسي ممكنا يوم كانت هناك معارضة سورية مدنية هي التي أدارت الحراك السلمي. لكن الموافقة على تسليح الثورة كانت هي الحبل الذي خنق ذلك الحل. وكما أرى فإن تلك الموافقة قد تمت باتفاق دولي.

لا يزال المجتمع الدولي واقفا عند حدود الرغبة في تدمير سوريا. وهي رغبة لا يمكنها الحكم الآن فيما لو أنها انتهت أم لا.

ما يبدو واضحا أن لا شيء في الأفق يشير إلى أمل في الذهاب إلى حل سياسي للمسألة السورية التي ستظل تراوح بين الحرب وتبعاتها من غير أن تخرج من دائرة تعاستها.

# حول فاجعة السّلط

سهى الجندي
كاتبة فلسطينية

ليست فاجعة السلط هي الفاجعة الوحيدة وليست الأولى ولن تكون الأخيرة، فقد سبق للمصريين أن فقدوا مرضاهم بسبب انقطاع الأوكسجين منذ مدة قليلة، وجرى أهل الضحايا في الممرات وهم يصرخون ويستنجدون. وليس هناك قشة تقصم ظهر البعير في مجتمعاتنا، فالبعير عندنا يتحمل ما لا يتحمله أي بعير في الدنيا، والثقافة ونظام الإدارة بحاجة إلى تغيير جذري، وإذا لم يحصل هذا التغيير، فسوف تتكرر حادثة السلط والآلاف من الحوادث المشابهة بشكل يومي.

الفساد في المجتمع العربي تراكمي بدأ منذ عقود وأصبح جزءا من الثقافة البديهية التي لا تخضع للجدال، وإذا كان المسؤول جادا في مكافحة الفساد، عليه أن يحمل العصا ويقضي وقته متنقلا بين الدوائر والمؤسسات، وقد انتحر الكثير من الشباب من قبل عندما سدّت الأبواب في وجوههم، ومع ذلك لم يتوقف الفساد. وإذا كنّا نعتقد أن الفساد انتشر بسبب الحاكم، فهذا تبسيط للأمور، ولو اقتلعنا الحاكم سيبقى الفساد مستشريا ما لم تقتلع ثقافة الفساد، ولو جاء عمر بن الخطاب نفسه، فلن يتمكن من اقتلاعه لأنه موجود في العقول وليس في الأماكن، وهو خفي وليس مرئيا ولا يمكن القبض عليه وسجنه.

الفساد موجود في البيت والمدرسة والجامعة والشركة والدائرة وفي كل مكان يتردّد العربي عليه، ولا يطفو على السطح إلا إذا حدثت مصيبة، ولا بد أن تحدث مصيبة بين فترة وأخرى، فكل ما يعانيه الناس هو نتيجة الفساد، وهم يعيشون نتائجه يوميا، فلا يمكن توجيه الاتهام إلى شخص بعينه، فالمعلم الذي لا يؤدي وظيفته على أتمّ وجه فاسد، والطبيب الذي لا يتابع حالة مريضه فاسد، وهذا يحدث كثيرا حتى في المؤسسات الخاصة، فهناك طبيب يعالج الحالة حسب ما درس في الجامعة ويوثق إجراءاته وهو يعلم أن ما قام به غير كاف وأن مضاعفات العلاج أخطر من المرض وعليه أن يقوم بإجراءات بديلة ولكنه لا يكلّف نفسه عناء تطبيق العلاج البديل لأنه ربما يكون متعبا له، ثم يتوفى المريض ولا أحد يحاسب الطبيب على الإطلاق لأنه قام بخطوات العلاج حسب "البروتوكول" الطبي. وهناك مدقق مالي يحتاج إلى مدقق بعده لأنه تغاضى عن ثغرات معيّنة لأنه لا يرغب في متابعة الموضوع، كما أنه إذا ختم التدقيق سريعا، فإنه سيعود إلى البيت في وقت أبكر.

إن محاربة الفساد ليست جهدا فرديا بل عملية جماعية تكاملية وذات خطوات محددة، فما الذي يجعل دولة متقدمة قادرة على الإدارة الجيدة بينما الدول المتعثرة لا تستطيع إدارة مطعم؟ إذا طرحنا هذا السؤال، علينا أن نطرح الكثير من الأسئلة من هذا النوع، ما الذي يجعل دولة غنية وأخرى تعتمد على المساعدات؟ ما الذي يجعل صاحب المنصب يصبح غنيا في غضون سنة؟ ما الذي يجعل مواطن دولة ما قويا ويعتبر نفسه معنيا بكشف أي حادثة فساد مهما كان مرتكبها، ومواطن دولة من العالم الثالث يحجم ولا يكلّف نفسه عناء اتخاذ أي إجراء؟

إن حادثة السلط مجرد حادثة أخرى تحدث في العالم الثالث، وأنا شهدت حادثة أخرى أمام عينيّ إذ حضر في إجازة الأسبوع إلى مستشفى رجل يحتاج إلى تغيير بلازما الدم، وقام الطبيب العام بإدخاله وأخبره بأن سينتظر حتى يوم الأحد لأن الكادر لا يداوم في نهاية الأسبوع، وفي صبيحة يوم الأحد، كان الرجل قد توفّي. وذات مرة، كان الطلاب ينتظرون تسجيل المواد، ولكن رئيس القسم الذي لديه الكشوف تأخر، والطلاب واقفون والمدرسون جالسون في مكاتبهم ينتظرون الكشوف، فقام أحد المدرسين بنزع الكشوف المعلقة على اللوحات الإعلانية وصورها ووزعها على المدرسين لكي يبدأوا في التسجيل، فنهضوا وهم يلومونه على ما فعل.

إن الأفراد أنفسهم مسؤولون عن الفساد وليس لديهم العقلية التي تؤمن بالعمل والتنفيذ وتحويل الأخلاق من مجرد درس في مقال أو كتاب إلى تطبيق عملي، فهناك خلل داخلي وليس خارجيا، وإذا صلح الاستعداد الذهني وارتقت الثقافة لدى كل فرد في المجتمع، وجرى التعامل مع كل حادثة فساد بحزم، فإن الحياة تصلح بشكل تلقائي، أما الإصلاح الجزئي والمبعثر فإنه لا يأتي بأي نتيجة.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk
www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk